

مطار الملك فهد أول مطار دولي سعودي يطبق سياسة الأجواء المفتوحة

الأمير سلطان يوافق على قرارات تعيده إلى المنافسة وجذب الشركات الأجنبية لإعادة تفعيل مرافقه الحديثة

جدة: محمد سمان

تلقى مطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام، شرق السعودية، دعماً قوياً من الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام أمس، حينما أصدر موافقته على قرارات اللجنة التي شكلها لدراسة المعوقات ووضع الحلول العملية لإعادة تنمية الحركة الجوية.

وشملت موافقة الأمير سلطان بن عبد العزيز على خمس توصيات، أبرزها السماح للشركات العالمية الراغبة في التشغيل من وإلى مطار الملك فهد، بتشغيل أي عدد تطلبه من الرحلات الجوية للمسافرين والشحن الجوي وعلى أن يكون ذلك في مصلحة تنمية الحركة الجوية. ويعني هذا القرار أن مطار الملك فهد سيكون أول مطار سعودي دولي يطبق سياسة الأجواء المفتوحة، عكس المطارات الأخرى، مثل مطاري جدة والرياض اللذين تتدخل فيهما رئاسة الطيران المدني والخطوط السعودية مع الشركات الأجنبية لوضع حصة الرحلات بين الناقل الوطني والأجنبي. وكان مطار الملك فهد الدولي قد تعرض لانخفاض واضح في الحركة الجوية خلال الستة أشهر الماضية نتيجة انسحاب العديد من شركات الطيران الأجنبية من تشغيل رحلاتها إليه، متعذرة بارتفاع رسوم التشغيل وخضوعها لشروط منافسة غير عادلة في ظل الافتتاح الذي تشهده الأسواق العالمية وخاصة المجاورة وتقديمها جميع التسهيلات والحوافز، ونتج عن ذلك انتقال الشركات إلى الدول المجاورة وفي مقدمتها البحرين التي استفادت بشكل كبير نتيجة قربها من مدينة الدمام. ونتيجة لذلك، اجتمع رئيس الطيران المدني مع شركات الطيران مقدماً لهم الوعود بتنفيذ مطالبهم، وبناء عليه تم تشكيل لجنة تضم جميع الإدارات المتخصصة لتقديم الحلول العاجلة.

وعلاوة على ذلك، وافق وزير الدفاع على خفض الرسوم والإيجارات المطبقة حالياً بنسبة منافسة عن الرسوم المطبقة في المطارات الأخرى، إضافة إلى إعفاء شركات الطيران الراغبة في التشغيل لمطار الملك فهد من هذه الرسوم لمدة عام واحد من بداية التشغيل، كحافز تشجيعي لهذه الناقلات. كما شملت القرارات والتوصيات أيضاً تخفيض إيجارات المكاتب والمساحات الخاصة والمشاركة المؤجرة لوكلاء الخدمة الأرضية وشركات الطيران بنسبة منافسة للإيجارات الحاصلة في مطارات المنطقة المجاورة مع تخفيض إيجارات مستأجري المرافق الاستثمارية بنسبة 50 في المائة لفترة العقد الأولى والثانية الممنوحة للمستثمر، وفتح أبواب المنافسة في مجال تقديم خدمات المناولة الأرضية لشركات الطيران العاملة في المطار. كما تلقت شركات الطيران أيضاً دعماً آخر يتمثل في تقديم أسعار الوقود على غرار ما هو معمول به في مطارات المنطقة المجاورة، إضافة إلى تقديم خدمات تنافسية وذلك بتشكيل لجنة من وزارة الداخلية ورئاسة الطيران المدني والخطوط الجوية السعودية لدراسة وضع الضوابط والإجراءات المتعلقة بإيجاد وتشغيل أماكن في المدن الرئيسية في المنطقة الشرقية لانتهاء إجراءات سفر الركاب والمغادرين في المطار، هذه الأخيرة أيضاً شملت توصيات بتسهيل وتبسيط إجراءات الجوازات والجمارك المطبقة على الرحلات الدولية الممثلة على أن لا تتعارض مع الإجراءات الأجنبية.

وتعليقاً على ذلك، قال الدكتور علي الخلف رئيس الطيران المدني السعودي، وهي الإدارة التي تشرف على نشاط المطارات في البلاد، إن هذه التوصيات هي خطوة عملية سوف تسهم في تنمية الحركة الجوية في هذا المطار الحيوي بما يخدم مصلحة واهداف النقل الجوي في السعودية، مضيفاً أن رئاسة الطيران المدني ستبادر إلى العمل مع إدارة مطار الملك فهد على تكوين لجنة تسويقية بغية الوصول لوضع التوصيات موضع التنفيذ وإيجاد أفضل الآليات لترجمتها على أرض الواقع.

والموضح أن التوصيات التي وافق الأمير سلطان بن عبد العزيز عليها تمهيداً لتنفيذها قريباً، من شأنها أن تعيد قرار شركات النقل والطيران العالمية النظر في انسحابها، فهذه التوصيات، تعني حسب تعبير أحد المسؤولين السعوديين في شركة للسياحة والسفر «أن لا عذر لشركات النقل الأجنبية». وهنا يقول ياسين آل سرور، الرئيس التنفيذي لشركة سادة للسفر والسياحة، إن التوصيات ستكون حافزاً كبيراً لبعض الشركات التي قررت الانسحاب بالعودة مجدداً، خاصة أن مطار الملك فهد يعد البوابة الشرقية ويستوعب ما يزيد عن 16 مليون مسافر سنوياً، مضيفاً أن تدخل الأمير سلطان وموافقته على التوصيات يعدان رسالة للشركات الأجنبية مفادها «العمل بدون شروط أو قيود».

ويعد مطار الملك فهد الدولي الذي دشنته الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء عام 1999 أحدث مطار دولي سعودي، وتأمل الرياض من خلاله أن يلعب دوراً مهماً وحيوياً في حركة السفر، حيث يعد حلقة وصل بين الرحلات المتجهة شرقاً وغرباً، كما أنه نقطة التقاء الخطوط الجوية الدولية. ويعد المطار أول مطار سيشهد انشاء الأسواق الحرة لتكون بذلك ثالث سوق حرة في منطقة الخليج بجانب البحرين ودبي.

Like 0

Tw e e t

مشاركة